الأهرام

المصدر: الخليج

التاريخ : ١٥ اغسطس ٢٠٠٢

تقرير المصير قنبلة موقوتة عمرها ٨٧ عاماً

البريطانيون أول من عملوا على فصل جنوب السودان عن شماله

الخرطوم ـ اسامة ابو شنب:

ليس مخطئاً من يختزل اتفاقية ماتشاكوس الأخيرة الموقعة بين الحكومة السودانية وحركة المتمردين في «بند حق تقرير المصير» الوارد في الاتفاقية وليس مخطئاً من اختزل تقرير المصير في انفصال الجنوب عن الشمال رغم أن تقرير المصير سيكون بالاستفتاء حول الوحدة أو الانفصال بين الجنوب والشمال؛ فالحرب الأهلية الضروس التي قتلت نحو مليوني شخص واستنزفت جل ثروة السودان منذ نحو نصف قرن يئس السودانيون منها تماما وينتظرون «قشة» يتعلقون بها إلى بر الأمان ولو كانت هذه القشة هي فصل الجنوب .

فاتفاقية ماتشاكوس تضمنت قضايا كثيرة وكبيرة ولا شك في ذلك ولكن يبقى بند حق تقرير المصير هو الأخطر والأكثر استئثاراً بالمناقشة باعتباره في احسن مآلاته سيفضي إلى وحدة غير «مأمونة» طالما كانت هناك مجموعة أو أفراد يؤمنون بفصل جنوبهم عن الشمال العربي المسلم .

وحق تقرير أهل أو شعب جنوب السودان رغم انه حسب الاتفاق يرمي إلى استفتاء بين الوحدة والانفصال إلا انه في ذهن الجميع لا يعني إلا الانفصال وتقسيم السودان إلى شطرين شمالي وجنوبي، وهذا المطلب -حق تقرير المصير - رغم انه مطلب حديث إلا أن الخلفية التاريخية لوضع الجنوب منذ الاستعمار البريطاني مروراً بالحكومات الوطنية حتى عهد الإنقاذ، إلى جانب الحروب والمناوشات العسكرية منذ اندلاع أول حركة تمرد في العام ١٩٥٥ عقب توقيع اتفاقية منح السودان حق تقرير المصير في العام ١٩٥٣ ظلت مشيمة تغذي مطلب الانفصال حتى اصبح حقيقة « وئداً قوياً للوحدة».

مراحل تطور فكرة حق تقرر المصير

كان رأي البريطانيين منذ بداية احتلالهم للبلاد أن الجنوب والشمال إقليمان لا يجمع بينهما جامع فقد اختلف الشقان في المناخ وطبيعة الأرض وعنصر السكان وثقافتهم ومعتقداتهم وأساليب عيشهم، بما في ذلك الطباع الموروثة والمكتسبة وقد أقنعتهم هذه الفواصل الطبيعية للعمل على عزل الجنوب عن الشمال عاجلاً حتى يتسنى لهم فصله آجلاً وضمه لإدارة تنشأ في أواسط أفريقيا.

وعلى الرغم من أن السياسة التي اتبعتها الإدارة البريطانية كانت تقوم على معاملة مديريات الشمال على أنها تمثل موضوعاً منفصلاً عن موضوعات والمديريات الجنوبية، إلا أن تنفيذ سياسات الفصل لم تبدأ فعلياً إلا بعد عام ١٩١٥م حيث كان تشكيل قوة عسكرية محلية أطلق عليها اسم «الفرقة العسكرية» للاستوائية والتي جاء بناؤها على أساس ديني من العناصر الجنوبية التي تم تنصيرها حتى تكون أساسا بحيث يمكن استخدامه ترياقاً مضاداً لأي حركة إسلامية عربية مستقبلاً، وأعقب ذلك قرارات متتالية تصب في اتجاه فصل الجنوب عن الشمال حيث اعتبر يوم الأحد يوم العطلة الرسمية في كل أنحاء الجنوب كما اعتمدت اللغة الإنجليزية لغة رسمية هناك.

وكشفت المذكرات التي تبودلت بين المسؤولين في الإدارة البريطانية عن نواياهم في فصل الجنوب فصلاً تاماً عن الشمال .

وتوضح إحدى المذكرات التي سلمت للجنة «لورد ملنر» سياسة الحكومة البريطانية في المديريات الجنوبية بأنها «كانت تهدف لعزل تلك المديريات عن المؤثرات الإسلامية لأبعد حد ممكن ولا يستخدم فيها من المأمير غير السود وفي الحالات القليلة التي كانت تستخدم مأمير مصريين فان الإدارة تتحرى أن يكونوا من الأقباط المسيحيين ثم تمضي المذكرة التي تقول «إن فصل الجزء الجنوبي» الأسود «عن الإقليم الشمالي» «العربي في السودان وضمه آخر الأمر إلى إدارة أخرى تنشأ في أواسط أفريقيا مازال موضع نظر المسؤولين» .

وتبحث مذكرة أخرى فكرة إنشاء نظام لا مركزي في السودان يستهدف فصل الأقاليم الزنجية من المناطق العربية فتقرر أن الفصل التام بين الإقليمين أمر صعب للغاية، ولكنها تمضي في تبيان الحدود التي يمكن إنشاؤها بين الشمال والجنوب «خطا يمتد من الشرق إلى الغرب محاذيا لنهر السوباط ثم النيل الأبيض وبحر الجبل قد يكون بداية حقيقية لوضع حدود فاصلة بين الإقليمين» .

وفي مذكرة ثالثة اكثر حسماً لموضوع الفصل «انه لا بد من دمج الأقاليم الزنجية في السودان لإدارة ممتلكاتنا الأخرى مثل أوغندا وشرق أفريقيا مما يتطلب بحث إمكان إنشاء اتحاد فدرالي في أفريقيا الوسطى ليضاف إلى السودان الزنجي في الوقت المناسب» .

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

هذه المذكرات - والتي امتلأت بها دار الوثائق السودانية - حققت الغاية المطلوبة فيها تماماً دون التصريح بها جهراً، فقد تقرر بناء على تلك السياسة ألا يشترط مديرو المديريات الجنوبية في اجتماعات المديرين التي كانت تعقد سنوياً في الخرطوم إلا إذا طلب منهم ذلك وأصبحوا يعقدون اجتماعاً خاصاً بهم في الجنوب، بل أصبحوا يتصلون باستمرار بنظرائهم في كينيا وأوغندا. وفي العام ١٩٢٢ صدر قانون الجوازات والهجرة والذي كان من أكثر الوسائل فعالية في أبعاد العرب والمسلمين في الجنوب وفي تمكين الإدارة البريطانية والمبشرين من صبغ تلك المديريات بألوان في الثقافات غير الإسلامية والعربية .

ومما سبق يتضح القارئ الحصيف أن مسألة تقرير المصير للجنوب وانفصاله عن شمال السودان قنبلة موقوتة وان لم تظهر معالمها إلا أجلا كما يتضح أن السياسة التي اتبعتها الإدارة البريطانية كانت اقرب إلى الحكم الذاتي والفدرالية ولكن بصيغة لا تشبه الصيغ الدولية ولا تدخل ضمن تعاريفها الحديثة .

الحكومات الوطنية ...والفدرالية المحرمة

الحكومات الوطنية التي تعاقبت على ذمة الحكم في السودان بإرادتها أو بغير أرادتها لم تكن أحسن حالا من فترة الإدارة البريطانية تجاه قضية جنوب السودان، واذا تركنا أخطاءها الكثيرة جانبا وأخذنا رؤيتها تجاه المطلب الأساسي للجنوبيين منذ العام ١٩٤٧ «مؤتمر جوبا» والذي يتمثل في الفدرالية نجد أن تلك الحكومات وقعت في أخطاء تاريخية فادحة عمقت من أزمة الثقة .

فقد كان مطلب القادة السياسيين الجنوبيين الأساسي منصبا حول تطبيق الفدرالية ومنح الجنوب حكما مميزا، إلا أن قادة الحكومات الوطنية ابتداء من الرئيس الأزهري وحتى فترة الحكم الثنائي تعاملوا مع المطلب وعبروا الفصل الجنوب عن الشمال، واعتبر القائمة بموجب المطلب بتطبيق الفدرالية جريمة في حق الوطن .

فمؤتمر المائدة المستديرة الذي انعقد في العام ١٩٦٥ وعد الجنوبيين بتحقيق هذا المطلب، إلا أن الحكومة الانتقالية التي جاءت عقب الإطاحة بالفريق عبود برئاسة سر الختم الخليفة ومن بعدها حكومة الأزهري الثانية ظلت تماطل في إنفاذ تلك العهود حتى جاءت مايو التي أبرمت اتفاق أديس أبابا في العام ١٩٧٢ مع حركة متمردي الانانيا بقيادة جوزيف لاقو، وبموجب الاتفاق منح الجنوب لاول مرة حكماً ذاتياً ولم تعد الفدرالية من المحرمات .

القفز من الفدرالية إلى حق تقرير المصير

بقدر ما أصبحت فكرة الفدرالية واردة لحل مشكلة الجنوب فان انفصال الجنوب اصبح واردا حسب تطور العمليات العسكرية عبر الحركات المسلحة .

حركة التمرد التي قادها العقيد الجنوبي جون قرنق في العام ١٩٨٣ والتي لم تكن بعيدة من الحركات التي سبقتها في العام ١٩٥٥ من حيث المطالب، إلا أن الجديد في حركة قرنق أنها بدأت تتبنى مطالب تراوحت بين الفدرالية والكونفدرالية لاول مرة وفصل الجنوب عن الشمال .

ورد بند حق تقرير المصير لاول مرة كحق معترف به في عهد الحكومة الحالية عندما اتفقت مع حركة قرنق في العام ١٩٩٣ في إطار ما عرف بمبادرة «الإيقاد» ومن ثم في اتفاقية الخرطوم للسلام الموقعة بين الحكومة وبعض الفصائل الجنوبية في العام ١٩٩٧.

من جانبها كان التجمع الوطني المعارض الذي يضم كل الأحزاب السياسية «اكرم» من حكومة الإنقاذ التي تعاديها فاتفقت في ما عرف بمقررات اسمرا في العام ١٩٩٥ على منح الجنوب حق تقرير المصير .

واخيرا اصبح حق تقرير المصير جزءاً من دستور السودان الحالي .

حق تقرير المصير في القانون الدولي:

عضو في وفد المفاوضات السوداني وهو عبد الرحمن إبراهيم الخليفة وهو المستشار القانون للوفد الحكومي قدم تفسيراً جديداً لمفهوم «تقرير المصير» الذي تم الاتفاق عليه بين الطرفين الشهر الماضي، وقال الخليفة المدعي العام الأسبق وأستاذ القانون في جامعة الخرطوم انه لا يوجد في القانون الدولي ما يشير إلى حق الانفصال للجماعات الدينية والعرقية والأقليات، وان تقرير المصير المنصوص عليه في القانون الدولي مارسه السودان عام ١٩٥٦ ونال به الاستقلال وان القانون لا يعطي الأقليات العرقية والدينية حق الانفصال مذكراً بان الشواهد في ذلك كثيرة من بينها الشيشان وكوسوفو وجزر القمر. وأضاف وهو يتحدث في ندوة نظمها جهاز شؤون العاملين في الخارج مؤخرا، لقد أكد لنا الخبراء الدوليون خلال جولة المفاوضات أن هذا الحق لا تكفله القوانين الدولية وان الحكومة قبلت به لتفادي الحرج السياسي لأنه مضمن في اتفاقية الخرطوم للسلام واصبح جزءاً من الدستور بل نحن قبلنا بحق تقرير المصير في إطار السودان الواحد والأولوية للوحدة.

ونص الاتفاق الموقع أخيرا في ضاحية ماتشاكوس الكينية فيما يخص تقرير المصير على الآتي :

* لمواطني جنوب السودان الحق في تقرير المصير بين أشياء أخرى عبر استفتاء لتقرير أوضاعهم في المستقبل.

* سيتم تأسيس مجلس مستقل وهيئة تقييم خلال الفترة الانتقالية لمراقبة تطبيق اتفاقية السلام خلال الفترة المؤقتة وستجري الهيئة تقييما في منتصف المدة لترتيبات الوحدة التي تم التوصل اليها طبقا لاتفاقية السلام.

* تشكل هيئة التقييم من متساويين من حكومة السودان والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، ومما لا يزيد عن ممثلين (٢) من الدول والمنظمات الآتية:

الدول الأعضاء في اللجنة الفرعية حول السودان التابعة لإيقاد « جيبوتي وإريتريا وأثيوبيا وكينيا وأوغندا».

- دول مراقبة « إيطاليا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة».

- أي دول اخرى أو هيئات دولية إقليمية يتم الاتفاق عليها من قبل الأطراف .

* ستعمل الأطراف مع الهيئة خلال الفترة المؤقتة بهدف تحسين المؤسسات والترتيبات المؤسسية طبقاً للاتفاقية وجعل وحدة السودان جذابة لأهل جنوب السودان .

* في نهاية الفترة المؤقتة التي تستغرق ٦ سنوات سيجري استفتاء تحت رقابة دولية تنظمه حكومة السودان والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان لأهل جنوب السودان لـ: تأكيد وحدة السودان بالتصويت على تبني نظام حكم مؤسس طبقاً لاتفاقية السلام أو التصويت على الانفصال .

* تمتنع الأطراف عن أي شكل من أشكال التعديل والإلغاء من طرف واحد لاتفاقية السلام.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية